

أورثك **خبر** وعن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال إتمام امرأه أهم اجب طه الله
 عملها سبعين سنة **خبر** وعن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم إن أحب المرأة للمنفقة البرقة مع زوجها الحضانة عن
 غيره **خبر** وعن أبي هريرة قال سئل النبي صلى الله عليه وآله وسلم أي النساء
 قال التي تطيع إذا أمرت ونهت وأطاعت ولا تخاف في نفسها ولا لها
خبر وعنه صلى الله عليه وآله وسلم أنما امرأة بائنة وزوجها عنها راض
 بصلحت لحيته **خبر** وعنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال إتمام امرأته نظرت إلى وجه زوجها
 فلا تفريق في وجهه لا ترى لحيته أبدا **خبر** وعن الهادي الخليلي علم أن
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قضى على فاطمة عليها السلام بخدمة البيت
 وعلى علي بن أبي طالب بما خارج المنزل **خبر** وعنه صلى الله عليه وآله وسلم
 أنه قال لا طلاق في عصبة المألوق **خبر** هذه النجاة ردت علي بن أبي
 المراء طاعة زوجها في كل حال إلا أنها تجتلف رضي الله تعالى عنه لا يجوز لها
 الخروج من بيته إلا بأذنه ولا تخالفه إذا أطعها على ما تجادل إلا أن يكون
 مرضه من مرضا متعمدا فذلك وإن لا تخالفه إلا ما ليس بفراق فقلت خذ ذلك
 عصمت الله تعالى وعصب عليها وإن عليها خذ منه في بيته من خبز الطعام
 وتخبين ما به وكنت متخفة وهذا هو الذي نصح عليه الهادي الخليلي علم السلام
 في الاحتكام والمغف قال في الاحتكام يجب على الرجل أن يعق ما يجتاز الله المرأة
 خارج المنزل وعلى المرأة القيام بما يحتاج إليه الزوج داخل المنزل وأجبت
 عدا ذلك بالبرهت الذي قدامنا في قصة أمير المؤمنين عليه السلام وفاطمة بنت
 عليهما السلام وقال في المغف من ذلك ثم سأله السائل عن تفسيرها بقوله
 الرجل مقاتل منه تجوز كتاب النفقة والكسوف وغير ذلك وما لا يصح لها
 للزوج فيه وسأله عن تفسيرها بالقيام به داخل المنزل فقالت فيه
 مثل خدمة المنزل من خبز الطعام وتبريد الماء ونفض الفراش وغير ذلك من خبز
 البيت وفيه وكذا ذلك حكم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بين علي وفاطمة
 قضى على ابنته فاطمة بخدمة البيت وقضى على علي بن أبي طالب ما كانت
 خارجا والقيام به **وختلاف** الاختلاف في كتاب الفرائض عليه
 علي بن أبي طالب فاختص المراه وفيها استدلت به فتاوى السيد الأمام الناطق بلحق علي
 أن ذلك على وجه الاستحباب والإشارة لمستأمنة الزوج قال في حيزه وحله
 ثم أتته في المخرج على ظاهره وقد كثر في إقاربه أنه لا يجوز للزوج اجبا امرأته
 على الخبز والطبخ وغسل الثياب وغيرها ذلك مما يشبهه وتأمل ما تقدم ذكره
 علوان ذلك في الأمور الخفية كسبب الفرض وتخبين الماء وما أشبه ذلك وزوجه

عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم

عن يحيى بن عمار قال ولم يقل به أحد من القائلين غيري علم قال وليس الزوج غير
 الاستثناء فقط قال السيد الأمام الثاني للحق شرف الدين طه الله
 روحه وكتاب الترتيب والواجب حمل كلام يحيى بن عمار على ظاهره لأنه لا يقبل
 جزاء وأما روى أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد حكم بذلك بين الوصي
 والبنوة عليهما السلام ولا يشرف بعد هاتين شيئا ولا يكوم علي الله بغير
 ككبرهما وأما ما يجب على الرجل من نفقة وكنهه وموته وسبها في كتاب
 الفرائض أن شاء الله تعالى **فصل** في النفقة وعنه صلى الله عليه وآله وسلم
 العاقرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم النفقة من الثمار فقلت فقالت
 انفقوا البهائم قلت نعم قال لكن أوصوم وانفقوا وصلي وأما ما استل القساقم
 عن سني فليس حتى ذلك ذلك على أنه يتجيب للزوج أن لا يعطل امرأته من الخلع
 واليقال ولا يجب عليه ذلك لمن الحما حق للزوج إلا في الإيلاء وسبها في بيانه
 شاء الله تعالى وفي حال الغنم عليها في بياضة من الخلع وان شاء الله تعالى **فصل**
خبر وعن أبي العباس الحسين بن جعفر بن محمد الصادق عليه السلام
 عن أبيه يرفقه أو أمير المؤمنين عليه السلام أنه كره أن يكون للرجل امرأه وله ولد من
 غيره يعموت ولها نكاح حتى يحض حيضة أو يحضن أو يبين حملها
خبر وعن يحيى بن الحسن بن عليهما السلام يرفقه أمير المؤمنين والى ابنه الحسن
 عليهما السلام أنهما أحزرا الرجل الذي يكون له زوجة وله ولد من غيره فهاشاك
 نفقة من جماعها حتى يعلم أنها حبلى أم لا إذا لم يكن الميت من محب الآخر لام
د ذلك ما نصح عليه يحيى بن عمار في الاحتكام من كان له زوجة وله ولد من
 غيره فاته ينفق له أن يكف عن جماعها حتى يتبين أنها حبلى وإذا لم يكن
 للميت من محب الآخر من لام عن لامه كالأب والجد والولد والوليد والوليد الوليد
 وذلك لأنه إذا كف عنه نزال الميت هل يرثه الجاهل أم لا **فصل**
 المسئلة لها ففضل من يكون في بيت أمتهما عليه السلام وقد فضلها السيد الأمام
 الناصر للحق شرف الدين طه الله روحه في كتاب الفرائض وهو هذا
 ما يتعلق بهن الجاهل وأمه الهادي **فصل** في نفقة الفرائض وحقوق الأولاد **باب**
خبر وعن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال الولد للفراش وللعاهر الحجر وهذا
 الخبر من الإخبار المعلومه بين كافة الأمة **د** عليه إذا وقع العقد الصحيح
 وضمن من المهر وبعد العقد ما يمكن الاحتكام الزوجين فيه ولم يكن هناك جليل
 مزاجها معها ويحتم الولد لا يملكه الجاهل وهي مستأمنة من يوم العقد وكان
 الزوج ممن يمكن الخلق الولد به بان لا يكون صغيرا أصغر لا يمكن معه الإيجار والتزك

باب نفقة الفرائض وحقوق الأولاد